

## المرفوعات

وقال - رحمه الله تعالى - : المرفوعات ثمانية : أحدها : المبتدأ مثل : محمد من قول الله عز وجل : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> . والثاني : خبره مثل : رسول من قول الله عز وجل : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . والثالث : الفاعل : مثل زيد ، من قولك : قام زيد . والرابع : نائب الفاعل مثل زيد ، من قولك : ضرب زيد . والخامس : اسم كان مثل : زيد ، من قولك : كان زيد قائماً . واسم أخواتها : مثل الطين ، من قولك : صار الطين خزفاً - وقد تقدمت كلها - واسم ما ألحق بها . والمُلحق بها ، أفعال وحروف . فالأفعال :

### كاد وأخواتها

( وهي كاد وكرب - بفتح ( الراء ) <sup>(٣)</sup> ويجوز كسرهما - وأوشك وعسى واخلوق وحرى - بالحاء المهملة - وطفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهب وهلهل ) <sup>(٤)</sup> .

(١) ٢٩ / الفتح .

(٢) ٢٩ / الفتح .

(٣) في الأصل آخرها .

(٤) وهي أفعال المقاربة مثل كاد وكرب وأوشك ، وقد وضعت للدلالة على قرب وقوع الخبر . وأفعال الرجاء وهي : عسى وحرى واخلوق ، وقد وضعت للدلالة على رجاء الخبر . وبقية أفعال هذا الباب للدلالة على الشروع في الخبر ، وهي : أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق . ولكن النحويين يسمونها أفعال المقاربة من باب التغليب . انظر شرح المفصل ج ٧ ص ١١٧ . شرح التصريح ج ١ ص ٢٠٢ . حاشية الصبان ج ١ ص ٢٦٣ .

وهذه الأفعال كلها تعمل عمل كان - أي ترفع الاسم وتنصب الخبر - (ولكن خبرها لا يكون إلا جملة مصدرية بفعل) (١). ويجب اقترانه (بأن) (٢) في عسى وأوشك مثل: ﴿عسى ربكم أن يرحمكم﴾ (٣) ومثل: أوشك زيد أن يقوم. (ويغلب اقترانه بأن في حرى واخولق مثل: حرى زيد أن يفعل، واخولقت السماء أن تمطر) (٤).

ويجب تجرده من أن في طفق وجعل وأخذ وعلق وأنشأ وهب وهلهل. قال الله تعالى: ﴿وطفقا يخصفان﴾ (٥). وقول الشاعر (٦):

وقد جعلت إذا ما قمت يُثقلني

(١) يكون هذا الفعل مضارعاً، ويكون مرفوعه غالباً ضميراً. ومن النادر الشاذ الذي لا يقاس عليه أن يكون الخبر غير جملة مضارعة كقول تأبط شراً:

فأبت إلى فهم وما كدت أتباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

فأتى بخبر كاد مفرداً وهو (أتباً) وهذا شاذ. انظر شرح التصريح ج١ ص ٢٠٣. شرح الفصل ج٧ ص ١١٨. حاشية الصبان ج١ ص ٢٦٤.

(٢) اختلف النحويون في إعراب (أن) هذه. وأرى أن لا مسوغ لهذا الخلاف، إذ درج النحويون المتأخرون وخاصة شراح ألفية ابن مالك على عداها حرف نصب ومصدر في دون النظر إلى تأويلات البصريين والكوفيين. انظر شرح ابن عقيل ج١ ص ٢٧٨. شرح الأشموني ج١ ص ٢٥٩. شرح التصريح ج١ ص ٢٠٣.

(٣) ٨ / الإسرائ.

(٤) سقطت من ظ.

(٥) ٢٢ / الأعراف، ١٢١ / طه.

(٦) هذا صدر بيت على البحر البسيط، وبعده بيت آخر. والبيتان هما:

وقد جعلت إذا ما قمت يُثقلني توبي فأنهض نهض الشارب السكر

وكنت أمشي على رجلين معتدلاً فصرت أمشي على أخرى من الشجر

وقد نسب هذان البيتان إلي غير شاعر. إذ نسباً إلى عمرو الباهلي في ديوانه ص ١٨١. وإلى عامر بن الظرب العدواني في حماسة البحتري ص ٢٠٤. وإلى أبي حية النُميري في شرح التصريح ج١ ص ٢٠٤. والشاهد فيه قوله: (وقد جعلت ... يثقلني) إذ تجرد الفعل المضارع في خبر جعل من (أن) وجوباً. انظر شرح الأشموني ج١ ص ٢٦٣. شرح شذور الذهب ص ١٩٠، ص ٢٧٥. الهمع ج١ ص ١٢٨.

- (١) قوله: فَأَخَذْتُ أَسْأَلَ وَالرُّسُومَ تُجِيبُنِي  
 (٢) قوله: أَرَاكَ عَلَقْتَ تَظْلَمُ لِمَنْ أَجْرُنَا  
 (٣) قوله: أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونًا  
 (٤) قوله: هَبَّتْ أَلُومُ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى

(١) هذا صدر بيت على البحر الكامل وعجزه يُروى بروایتين:

الأولى: إلا اعتبار إجابة وسؤال  
 والثانية: وفي الاعتبار إجابة وسؤال

ولم أستطع أن أعرثر على قائله، وقد ورد هذا الشاهد في شذور الذهب ص ٢٧٥. والدرر  
 ج١ ص ١٠٣. والهمع ج١ ص ١٢٨. والشاهد فيه قوله: (فأخذت أسأل)  
 حيث أتى بخبر الفعل الدال على الشروع فعلاً مضارعاً مجرداً من أن المصدرية. وذلك  
 واجب في خبر هذا الفعل.

(٢) هذا صدر بيت على البحر الوافر، وعجزه قوله: وظلم الجار إذلال المَجِير. ولم أعرثر على  
 قائله، على الرغم من استشهاد النحاة به في شذور الذهب ص ٢٧٦. والأشموني ج١  
 ص ٢٦٣ وشرح التصريح ج١ ص ٨٠. والهمع ج١ ص ١٢٨. والدرر ج١ ص ١٠٣.  
 والشاهد فيه قوله: (علق تظلم) حيث جاء بخبر علق فعلاً مضارعاً مجرداً من أن  
 المصدرية وذلك واجب في خبر هذا الفعل.

(٣) هذا عجز بيت على البحر البسيط وصدره قوله: لما تبين مِين الكاشحين لكم. ولم أعرثر  
 على قائله، وقد ورد الشاهد في شذور الذهب ص ٢٧٧. والهمع ج١ ص ١٢٨. والدرر  
 ج١ ص ١٠٣. والشاهد فيه قوله: (أنشأت أعرب) حيث أتى بخبر أنشأ فعلاً مضارعاً  
 مجرداً من أن المصدرية، وذلك واجب في هذا الفعل.

(٤) هذا صدر بيت على البحر الطويل وعجزه قوله:

فَلَحَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللُّومِ مُغْرِبًا

ولم أعرثر له نسبة إلى قائل معين، وقد ورد هذا الشاهد في شذور الذهب ص ١٩١،  
 ص ٢٧٧ والهمع ج١ ص ١٢٨. والدرر ج١ ص ١٠٣. والشاهد فيه قوله (هببت ألووم  
 القلب) فإن قوله (هب) بتشديد الباء، فعل من أفعال الشروع يعمل عمل كان، ولكن  
 خبره جاء جملة فعلية مضارعة مجردة من أن المصدرية. وذلك واجب في خبر هذا  
 الفعل.

و(قوله) (١): فَهَلْهَلْتَ نَفُوسَهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزْهَقُ

(ويترجح تجرده من أن في خبر كاد وكرب) (٢) كقوله تعالى: ﴿وما كادوا  
يَفْعَلُونَ﴾ (٣) وقول الشاعر (٤):

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ

(١) هذا جزء من بيت شعر على البحر الطويل، والبيت بتمامه:

وَطَنًا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلْتَ نَفُوسَهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزْهَقُ

ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، وقد ورد هذا الشاهد في شرح شذور الذهب ص ١٩١ وص ٢٧٨ والهمع ج ١ ص ١٢٨ والدُّرر ج ١ ص ١٠٢. والشاهد فيه قوله: (فهلهلت نفوسهم... تزهق) إذ جاء خبر هلهل جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من أن المصدرية. وذلك واجب في خبره.

(٢) ليس خطأ أن تقترن أن بخبريهما، وقد ورد ذلك في فصيح كلام العرب، ومنه قول الشاعر محمد بن منذر، أحد شعراء البصرة:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ مُدُّ تَوَى حَشْوَرِيْطَةَ وَبُرُودِ

إذ اقترن خبر كاد وهو الفعل المضارع (تفيض) بأن المصدرية. وهذا جائز في سعة الكلام، وإن كان الأفصح تجرده من أن. وقول أبي زيد الأسلمي:

سَقَاها ذُؤُوقَ الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظُّمَاءِ وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَا

إذا اقترن خبر كرب (تقطععا) بأن المصدرية، وهذا جائز في سعة الكلام وإن كان الأفصح تجرده من أن. انظر: شذور الذهب ص ٢٧٣. حاشية الصبآن ج ١ ص ٣٢٧. شرح ابن عقيل ج ١ ص ٢٨٣.

(٣) ٧١ / البقرة.

(٤) هذا صدر بيت على البحر الخفيف للشاعر كلحبة اليربوعي - أحد فرسان بني تميم - وعجزه قوله:

حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ عَضُوبُ

والشاهد فيه قوله (كرب... يذوب) حيث جاء الشاعر بخبر كاد جملة فعلية فعلها مضارع مجرداً من أن المصدرية. انظر: شذور الذهب ص ٢٧٢. شرح ابن عقيل ج ١ ص ٢٨٧. شرح الأشموني ج ١ ص ٢٦٢ والهمع ج ١ ص ١٣٠. شرح التصريح ج ١ ص ٢٠٧. الدرر ج ١ ص ١٠٥.

## ما ولا ولات وإن

والحروف ما ولا ولات وإن عند (أهل العالية) (١) مثل قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾ (٢) ومثل: ما زيد قائماً. وكقول الشاعر (٣):

تَعَزَّ فَلَاشِئْ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا      وَلَا وَزَّرَ مَا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

ومثال (إن) قولهم: إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية. ولا تعمل هذه الثلاثة إلا بشروط (٤)، أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا كقوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ (٥). وأن لا يتقدم خبرها على اسمها.

وأما (لات) (٦) فتخص عن أخواتها بأمرين أحدهما: لا تعمل إلا في ثلاث كلمات، إحداها: كالحين بكثرة. والثانية والثالثة: الساعة والأوان بقلّة. والثاني: اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها

(١) العالية: هي ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكة وفُرى بظاهر المدينة، إلى أقاصي الحجاز، وهي العوالي. انظر معجم البلدان ج ٥ ص ٢٦٧. لسان العرب مادة علو ج ٩ ص ١٥٤. القاموس المحيط مادة علو ج ٤ ص ٣٦٥.

(٢) ٣١ / يوسف.

(٣) هذا الشاهد على البحر الطويل، ولم أعثر على قائله أو على نسبة إلى قائل معين وقد ورد في شذور الذهب ص ١٩٦. شرح ابن عقيل ج ١ ص ٢٦٩. شرح الأشموني ج ١ ص ٢٥٣. شرح التصريح ج ١ ص ١٩٩. الهمع ج ١ ص ١٢٥. الدرر ج ١ ص ٩٧. والشاهد فيه قوله: (لا شيء باقياً) وقوله: (ولا وزر واقياً) حيث أعمل لا النافية عمل ليس في الموضعين، فرفع بها الاسم ونصب الخبر. واسمها وخبرها نكرتان في الموضعين.

(٤) ذكر المؤلف شرطين لعملها انظر تفصيل الشروط الأخرى في المقتضب ج ٤ ص ٣٦٠ الإنصاف ج ١ ص ٢٠٥. شذور الذهب ص ١٩٤. شرح الأشموني ج ١ ص ٢٤٧. شرح التصريح ج ١ ص ١٩٦. الهمع ج ١ ص ١٢٣.

(٥) ١٤٤ / آل عمران.

(٦) مذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن الأخص يرى أنه لا عمل لها. انظر شذور الذهب ص ١٩٩. شرح الأشموني ج ١ ص ٢٥٤. الهمع ج ١ ص ١٢٥.

(وقد يُعكس) (١). فالأوّل: كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (٢) - أي ولات الحين حين مناص - فحذف الاسم (وهو الحين) (٣). والثاني: أي حذف الخبر (الحين) وإبقاء الاسم كقراءة (بعضهم) (٤) ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (٥) برفع حين - أي ولات حين مناص حيناً - فحذف الخبر وهو (حيناً) وذلك قليل.  
ومن إعمالها في السّاعة (قوله) (٦):

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنَدَمٍ

وفي الأوان (كقوله) (٧):

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ

- (١) سقطت من ظ.  
(٢) ٣ / ص.  
(٣) سقطت من ظ.  
(٤) قراءة عيسى بن عمر في الشواذ. انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص ١٢٩ لابن خالويه.  
(٥) ٣ / ص.  
(٦) هذا صدر بيت على البحر الكامل وعجزه قوله:

وَالْبَغِيُّ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ

وقد نُسب هذا الشاهد إلى شاعرين، أحدهما: محمد بن عيسى بن طلحة، والآخر: مهلهل بن مالك الكناني. والشاهد فيه قوله: (ولات ساعة مندم) حيث أعمل لات في لفظ دال على الزمن، وهو ساعة. ومثله قول الشاعر:

ولتندمنّ ولات ساعة مندم

انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٤. شذور الذهب ص ٢٠٠. شرح ابن عقيل ج ١ ص ٢٧٥. شرح الأشموني ج ١ ص ٢٥٥.

(٧) هذا صدر بيت على البحر الخفيف لأبي زيد الطائي، وعجزه قوله:

فأجبتنا أن ليس حين بقاء

والشاهد فيه قوله: (ولات أوان) حيث أعمل لات في لفظ الأوان. وقد اختلف النحويون في حركة إعراب (أوان)، فذهب جماعة ومنهم المبرد والسيرافي وابن مالك وابن هشام =

أصله ليس الأوان أو ان صلح، فحذف ما أضيف إليه خبرها فبناه كما يُبنى (قبل وبعد) <sup>(١)</sup>. إلا أن (أوان) شبيهه بنزال وزناً فبناه على الكسر <sup>(٢)</sup>، ونونُه للضرورة (كذا قال ابن هشام) <sup>(٣)</sup>.

والسَّادس - أي من المرفوعات - خبر إن مثل: آتية، من قول الله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾ <sup>(٤)</sup>. وخبر أخواتها مثل: شديد العقاب، وخشب، وقريب، من قول الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ <sup>(٥)</sup> و ﴿كَأَنَّهُمْ خُشْبٌ مَسْنَدَةٌ﴾ <sup>(٦)</sup> و ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ <sup>(٧)</sup>. وقد تقدَّمت.

وخبر ما ألحقَ بها. والمُلحقُ بها (لا) التي لنفي الجنس. (و) شرط إعمالها <sup>(٨)</sup> عمل إن أن يكون اسمها وخبرها نكرتين. والاسم مقدَّم على الخبر، مثل (قائم) من قولك: لا رجل قائم.

إلى أن أوان هنا مبني على الكسر كنزال. ويرى بعضهم أن الكسر هنا لالتقاء الساكنين. ويرى الفراء أن لات هنا حرف جر وأوان اسم مجرور، وعلامة جرّه الكسرة، ولم يؤيدَه أحد من العلماء. انظر: ديوان أبي زيد الطائي ص ٣٠. الخزانة ج ٢ ص ١٥١. شذور الذهب ص ٢٠١. الإنصاف ج ١ ص ١٠٩. الأشموني ج ١ ص ٢٥٦.

(١) ظرف مقطوع عن الإضافة مبني على الضم.

(٢) انظر رصف المباني ص ٣٠٦ - رسم ولات أوان -.

(٣) انظر شرح شذور الذهب ص ٢٠٢.

(٤) ٧ / الحج.

(٥) ٢٥ / الأنفال.

(٦) ٤ / المنافقون.

(٧) ١٧ / الشورى.

(٨) أورد النحويون شروطاً أخرى لإعمال لا النافية للجنس عمل إن. انظر تفصيل هذه الشروط في: شرح التصريح ج ١ ص ٢٣٦. شرح شذور الذهب ص ٢٠٨. شرح ابن عقيل ج ١ ص ٣٩٣. حاشية الصبآن على الأشموني ج ٢ ص ٥.

والسَّابع من المرفوعات: الفعل المضارع إذا تجرَّد عن النَّاصب والجازم، مثل: يقوم زيد. فيقوم: فعل مضارع مرفوع لتجرُّده عن ناصب وجازم وعلامة رفعه ضمُّ آخره. وزيد: فاعل مرفوع.

والثَّامن: التَّابع المرفوع وهو ستَّة: النَّعت، مثل: التَّاجر من قولك: جاء زيد التَّاجرُ. وعطف النَّسق مثل عمرو من قولك: جاء زيد وعمرو. وعطف البيان، مثل: عمر من (قول الشَّاعر)<sup>(١)</sup>: أقسَمَ بالله أبو حفص عمر.

والتَّوكيد المعنوي مثل: كلُّهم من قولك: جاء القومُ كلُّهم. والتَّوكيد اللفظي، مثل (زيد الثَّاني) من قولك: جاء زيدٌ زيدٌ. والبدل، مثل: أخوك من قولك: جاء زيد أخوك.

### المنصوبات

وقال: المنصوبات اثنا عشر وهي: المفاعيل الخمسة، أحدها: المفعول به، مثل: زيداً من قولك: ضربت زيداً. والثَّاني: المفعول المطلق، مثل تكليماً من قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>. والثَّالث: المفعول فيه، مثل يوم من قولك: سافرت يومَ الخميس. والرَّابع: المفعول له، مثل: تأديباً من قولك: ضربت زيداً تأديباً له. والخامس: المفعول معه مثل: النَّيل من قولك: سرتُ والنَّيلَ.

والسَّادس: الحال، مثل: راكباً من قولك: جاء زيد راكباً. والسَّابع: التَّمييز مثل عرقاً من قولك: تصبَّبَ زيدٌ عرقاً. والثَّامن: الاستثناء مثل: زيداً من قولك: قام القوم إلا زيداً. والتَّاسع: اسم إن، مثل: زيداً من قولك: إنَّ زيداً

(١) سبقت الإشارة إلى هذا الشَّاهد في باب عطف البيان ص ١٤٨.

(٢) ١٦٤ / النساء.

قائم، واسم أخواتها وتقدّمت، مثل: زيدا من قولك: لعلّ زيدا قائم. واسم (ما ألحق بها)<sup>(١)</sup> وتقدّم بيان ذلك. (والعاشر: خبر كان مثل: قائماً من قولك: كان زيد قائماً. وخبر أخواتها، مثل: صائماً من قولك: أصبحت صائماً. وتقدّم بيان ذلك)<sup>(٢)</sup>. وخبر (ما ألحق بها)<sup>(٣)</sup> وتقدّم الكلام على ذلك، مثل أن يقوم من قولك: عسى زيد أن يقوم. فعسى: فعل ماض جامد ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. زيد: اسمها. وأن: حرف نصب. يقوم: فعل مضارع منصوب بأن. وفاعله: ضمير مستتر يعود إلى زيد. وجملة (أن يقوم) في موضع نصب على أنها خبر عسى.

والحادي عشر: الفعل المضارع، إذا أدخل عليه ناصب مثل: يخفّف من قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. وتقدّم الكلام على ذلك.

والثاني عشر: التّابع المنصوب، وهو ستّة كما تقدّم، مثل (العالم)<sup>(٥)</sup> من قولك: رأيت زيدا العالم. ومثل (عمراً)<sup>(٦)</sup> من قولك: رأيت زيدا أو عمراً. ومثل (عمر)<sup>(٧)</sup> من قولك: أحبُّ أبا حفص عمر.

(١) لا النافية للجنس.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) خبر كاد وأخواتها.

(٤) ٢٨ / النّساء.

(٥) الصّفة.

(٦) عطف النسق.

(٧) عطف البيان.

ومثل (كله) (١) من قولك: (اشتريت العبد كله) (٢). ومثل ﴿صفا﴾ (٣) من قول الله تعالى: ﴿صفا صفا﴾ (٤). ومثل: أخاك من قولك: رأيت زيدا أخاك.

## المفعول به

(فالمفعول به) (٥): هو ما فعلَ الفاعلَ مثل: زيدا من قولك: ضربت زيدا. فالضرب وقع على زيد.

(١) التوكيد المعنوي.

(٢) لا يجوز التوكيد بـكله إلا في هذا المثل وما يجري مجراه، لأن العبد يتجزأ باعتبار الشراء، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يجوز جاء زيد كله لأنه لا يتجزأ لا بذاته ولا بعامله. انظر قطر الندى ص ٢٩٣.

(٣) عد المؤلف صفا توكيداً لفظياً، وهذا رأي كثير من النحويين. ولكن ابن هشام يقول: (وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿كلا إذا دكت الأرض دكا دكا﴾ وجاء ربك والملك صفا صفا) (٢١، ٢٢ / الفجر). خلافاً لكثير من النحويين لأنه جاء في التفسير أن معناه دكا بعد دك. وأن الدك كررَ عليها حتى صارت هباء منبثاً. وأن معنى ﴿صفا صفا﴾ أنه تنزل الملائكة كل سماء فيصفون صفاً بعد صف محدقين بالجن والإنس، وعلى هذا فليس الثاني تأكيداً للأول. بل المراد به التكرار، كما يقال: علّمته الحساب باباً باباً ونرى أن ابن هشام يرى أنه يشترط في التوكيد اللفظي أن يكون المعنى المراد من اللفظ الثاني هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول لا شبهه. وبذلك يكون إعراب صفاً الثانية حالاً ثانية على مذهب ابن هشام وليس توكيداً لفظياً لصف الأولى. انظر قطر الندى ص ٢٩٢.

(٤) ٢٢ / الفجر.

(٥) ذكر المؤلف من نواصب المفعول به واحداً، وهو الفعل. وبقي ثلاثة هي: اسم الفاعل من الفعل المتعدّي. واسم المفعول من الفعل المتعدّي لاثنين. ومصدر الفعل المتعدّي. انظر تفصيل هذه النواصب في شرح شذور الذهب ص ٢١٤. حاشية الصبان ج ٢ ص ٩٣. شرح التصريح ج ١ ص ٣١٣.

## المفعول المطلق

هو المصدر ( المنصوب )<sup>(١)</sup> ( المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو عدده )<sup>(٢)</sup> مثل : ضرباً وضرب الأمير وضربت من قولك : ضربت ضرباً وضرب الأمير ضربتين .  
فضرباً : لتوكيد العامل . وضرب الأمير : لبيان النوع ، وضربتين : لبيان العدد .

( ١ ) سقطت من ظ .

( ٢ ) وينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يلي :

- ١- مرادفه، مثل : أحببت عزيز النفس مقة .
- ٢- اسم المصدر نحو توضع المصلّي وضوءاً . افترق الأصدقاء فرقة .
- ٣- ضمير المصدر نحو قولنا : عبد الله أظنه جالساً . فعبد : مفعول به أوّل لأظن . وجالساً : مفعول به ثان لأظن . والهاء في أظنه : ضمير مصدر مبني في محل نصب على أنه مفعول مطلق .
- ٤- لفظ كل وبعض بشرط الإضافة إلى المصدر نحو قوله تعالى : ﴿ فلا تميّلوا كلّ الميل ﴾ ١٢٩ / النساء . وكقولنا : لا تنفق كلّ الإنفاق ، ولا تبخل كلّ البخل .
- ٥- صفة المصدر المحذوف نحو : تكلمت أحسن التكلّم وتكلّمت أي تكلّم .
- ٦- مرادف المحذوف نحو قولنا : ( وقوفاً ، جلوساً ، قياماً ، قعوداً ) .
- ٧- اسم الإشارة الذي يشار به إلى المصدر نحو قولنا : سأعدل ذلك العدل العُمري .
- ٨- العدد الدال على المصدر المحذوف نحو : يدور عقرب الدقائق في الساعة ستين دورة .
- ٩- الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف وتحقيق دلالة نحو قولنا : ضربته سوطاً أو عصاً . وضرب اللاعب الكرة رأساً .
- ١٠- اللفظ الدال على نوع من أنواع المصدر نحو : قعد القرفصاء . ورجع القهقري .
- ١١- اللفظ الدال على هيئة المصدر المحذوف كصيغة ( فعلة ) . نحو : مشى القط مشية الأسد .
- ١٢- ما الاستفهامية نحو قولنا : ما تكتب خطك ، وما تزرع حقلك .
- ١٣- ما الشرطية نحو : ما شئت فاجلس ، وبمعنى أي جلوس شئته فاجلس . انظر شذور الذهب ص ٢٢٦ . شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ١٤٧ . شرح التصريح ج ١ ص ٣٢٨ . شرح ابن عقيل ج ١ ص ٥٦٠ . حاشية الصبّان ج ٢ ص ١٠٤ .

## المفعول فيه أو الظرف

والمفعول فيه أو الظرف الواقع فيه الفعل (زمانياً كان أو مكانياً)<sup>(١)</sup>. فالأوّل  
 مثل: يوم الخميس ويوم الجمعة من قولك: صمت يوم الخميس وصلّيت يوم  
 الجمعة. صمت: فعل وفاعل. يوم: ظرف زمان منصوب (مفعول فيه)<sup>(٢)</sup>.  
 الخميس: مضاف إليه. وصلّيت: الواو: عاطفة: عطف جملة صلّيت على جملة  
 صمت. وصلّيت يوم الجمعة. إعرابه كما قبله في إعرابه. فيوم ظرف زمان،  
 مفعول فيه. الجمعة: مضاف إليه. (والثاني)<sup>(٣)</sup> مثل: الجهات الستّ وهي: فوق  
 وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف. قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ  
 عَلِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>. وقال الله تعالى: ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا﴾<sup>(٥)</sup> (في قراءة من فتح ميم  
 من)<sup>(٦)</sup>. وقول الله تعالى: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾<sup>(٧)</sup> (وقرى أمّهم ملك)<sup>(٨)</sup>.

(١) الظرف: هو اسم منصوب يدلّ على زمان مطلق أو مكان مبهم ويتضمّن معنى (في)  
 باطراد، وهو منصوب على الظرفية، أو مبني في محل نصب. انظر شذور الذهب  
 ص ٢٣٠. شرح التصريح ج١ ص ٢٣٨.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) لا يصلح من أسماء المكان للنصب على الظرفية إلا الأنواع التالية: أ- المبهم الذي ليس  
 له هيئة ولا شكل محسوس ولا حدود تحصره بين نهايات تحدّد جوانبه. ب- المقادير نحو  
 فرسخ، بريد. ج- ما صيغ على وزن مَفْعَل أو مَفْعَل للدلالة على المكان مثل: جلست  
 مجلس العلم. انظر شذور الذهب ص ٢٣١. شرح التصريح ج١ ص ٣٤١. شرح ابن عقيل  
 ج١ ص ٥٧١. حاشية الصبان ج٢ ص ١٢٧.

(٤) ٧٦ / يوسف.

(٥) ٢٤ / مريم.

(٦) قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وأبو بكر (فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا) بفتح الميم. انظر التيسير  
 في القراءات السبع ص ١٤٨ للدّاني. الحجّة في القراءات السبع ص ٢١٢ لابن خالوية.

(٧) ٧٩ / الكهف.

(٨) قرأ حمزة والكسائي وخلف وروح وأبو عمرو (أمامهم ملك). انظر طيبة النشر في  
 القراءات العشر ص ٣٤٢ لابن الجزري.

وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ﴾ (١).

## المفعول له

والمفعول له: هو ما كان علةً لوقوع الفعل، ولا يكون إلا مصدرًا من غير جنس العامل فيه. ويُشترط أن يتحد وقته ووقت عامله وفاعلها. فالذي استوفى الشُّروط مثل: خوفًا من قولك: كتبتُ خوفًا. فالخوف: مصدر وهو علة الكتابة، ولولاه - أي الخوف - ما كتبت. وتقول أيضاً: زرتك حبًّا (فيك) (٢). فالحب: مصدر وهو علة للزيارة، فاتَّخذَ في المثالين وقته ووقت عامله، لأن من زمن الحب هو زمن الزيارة، وزمن الخوف هو زمن الكتابة. واتَّحد أيضاً فاعلها، لأن فاعل الكتابة وفاعل الخوف هو الثاني. وكذلك في المثال الثاني. فإذا فُقدَ شرط وجب الجُربُ بالحرف الدال على التعليل، مثل: جئت للماء. لأنه غير مصدر. وجئت اليوم لأكرمك غدًا. لاختلاف الزمان. وأجسنت لك لإحسانك لي. لاختلاف العامل (٣).

(١) ١٧ / الكهف.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) المفعول لأجله، وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور هي: أ- أن يكون مصدرًا قلبيًا. ب- أن يكون مذکورًا للتعليل. ج- أن يكون المعلل به حدثًا مشاركًا له في الزمان وفي الفاعل كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ ١٩ / البقرة. فالحذر مصدر قلبي مستوف الشُّروط التي ذُكرت، فلذلك انتصب على أنه مفعول لأجله. أمَّا إذا دلت الكلمة على التعليل وفُقد منها شرط من تلك الشُّروط فيجب حينئذٍ أن تُجرب بحرف التعليل. انظر تفصيل هذه المسألة في شذور الذهب ص ٢٢٩. شرح ابن عقيل ج ١ ص ٥٦٧. حاشية الصبَّان ج ٢ ص ١٢٩. شرح التصريح ج ١ ص ٣٣٤.

## المفعول معه

(والمفعول معه)<sup>(١)</sup> هو الاسم الفضلة المذكور بعدَ واو تكون بمعنى «مع» دالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم، وذلك مثل: استوى الماء والخشبة. استوى: فعل ماضٍ. الماء: فاعله. والخشبة: ينصب الخشبة على أنه مفعول معه، لأنه وقع بعد واو بمعنى مع. ويكون معنى الكلام. استوى الماء مع الخشبة - أي مصاحباً للخشبة - ولم يحصل تشريك في الحكم، وهو الاستواء. فلو رفعت الخشبة حصل التشريك في الحكم، وكان معنى الكلام، أنه استوى الماء واستوت الخشبة. فالتشريك في الحكم - أي الاستواء - فتبقى حينئذٍ الواو: للعطف. والخشبة: اسم معطوف على الماء.

وكذلك يكون مفعولاً معه مثل: جئت وزيداً. بنصب زيد، ويكون معناه جئت مع زيد - أي مصاحباً زيداً. ولا يجوز أن تقول: جئت وزيداً بالرفع على أنه معطوف على فاعل جئت - وهو التاء - لأنه لا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بفواصل قبله (إمّا)<sup>(٢)</sup> ضمير منفصل أو غيره.

(١) للمفعول معه عدة أحكام لأبد من الإشارة إليها ومنها:

أ- أنه منصوب، إمّا بالفعل الذي قبله كما في أمثلة المؤلف. وإمّا ما يشبه الفعل في العمل كاسم الفاعل نحو: المسافر سائر والطريق. واسم المفعول، نحو: السيارة متروكة والسائق. والمصدر، يعجبني سيرك والرصيف. واسم الفعل نحو: رويدك والغاضب. ويجوز أن ينصب بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يُلْفِظ الفعل نحو: ما أنت وخالد؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد. ويجوز أن يكون ما بعد الواو مرفوعاً بعد ما وكيف الاستفهاميتين.

ب- لا يجوز أن يتقدم المفعول معه على عامله مطلقاً، بل يجب أن يتأخر عنه بعد الواو.

ج- لا يجوز أن يفصل بينه وبين واو المعية فاصل.

انظر شرح شذور الذهب ص ٢٣٧. شرح ابن عقيل ج ١ ص ٥٩١. حاشية الصبّان ج ٢

ص ١٣٧. شرح التصريح ج ١ ص ٣٤٣.

(٢) سقطت من ظ.

فالأوّل كقولك: جئت أنا وزيدٌ. جئت: فعل ماضٍ. والتاء: فاعلٌ. أنا: توكيدٌ للتاء. وزيد: الواو: عاطفة. وزيد: معطوف على الفاعل، للفصل بالضمير المنفصل. وقال الله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(١)</sup>. اسكن فعل أمر مبني على السكون. وفاعله: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت لأنه للواحد المذكور. أنت: ضمير منفصل في محل رفع على أنه توكيد للضمير المستتر في اسكن. وزوجك: الواو عاطفة. زوج مرفوع عطفاً على محل الضمير المستتر في اسكن. والكاف: مضاف إليه. وكقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾<sup>(٢)</sup>. فَمَنْ: عطف على الواو من يدخلونها. وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول وهو (ها).

والثاني: كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾<sup>(٣)</sup>. فأبأونا: معطوف على (نا) في أشركنا. فقد وقع الفصل بينهما (بلا). وقد يجوز العطف (بقلة)<sup>(٤)</sup> عليه - أي على ضمير الرفع المتصل من غير فاصل - مثل: (جئت وزيد)<sup>(٥)</sup> (بالرفع)<sup>(٦)</sup>.

(١) ٣٥ / البقرة.

(٢) ٢٣ / الرعد.

(٣) ١٤٨ / الأنعام.

(٤) سقطت من ظ.

(٥) هناك خلاف بين النحويين في إعراب هذا المثال وأشباهه، إذ نجد كثيراً منهم يعد الواو للمعية، ولا بد من نصب زيد على أنه مفعول معه. ومنهم من يقول بجواز العطف والمعية، ولكنهم يرون أن العطف أحسن من النصب على المعية، لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والافتتران. انظر تفصيل هذه المسألة في شرح ابن عقيل ج١ ص ٥٩٥. حاشية الصبان ج١ ص ١٤٢. شرح التصريح ج١ ص ٣٤٥.

(٦) سقطت من ظ.

## الحال

(والحال) (١): وصف أو ما في معناه فضلة. فالوصف مثل: جاء زيد مسرعاً فمسرعاً: وصف مشتق من الإسراع. و(الثاني) (٢) مثل قول الله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رَجَالًا﴾ (٣) - أي مشاة - فرجالاً: غير وصف، لكنه في معناه، وقوله: يبين هيئة (الفاعل) (٤) والمفعول به، (احترازاً مما لم يبين الهيئة كالتَّمييز، فإنه مبين للذات لا للهيئة) (٥). ومثال الحال التي تبيّن هيئة الفاعل: جاء زيد راكباً. جاء:

(١) يأتي الحال لبيان هيئة صاحبه، نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾ ٢١ / القصص. أو تأكيد عامله كقوله تعالى: ﴿لَا مَنَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ ٩٩ / يونس. وقوله: ﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا﴾ ١٩ / النمل أو مضمون الجملة كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ ٧٩ / النساء ويأتي الحال من الفاعل أو المفعول أو المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ ١٢ / الحجرات. وقوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ ٤ / يونس. فجميعاً: حال من الكاف والميم. انظر شذور الذهب ص ٢٤٨. شرح ابن عقيل ج ١ ص ٦٤٣. حاشية الصبّان ج ٢ ص ١٧١. شرح التصريح ج ١ ص ٣٧٨.

(٢) أي الحال الجامد، ولكنه يؤوّل بالمشتق كقوله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رَجَالًا﴾ ٢٧ / الحج وقوله: ﴿فَانْفَرُوا نُبَاتًا﴾ ٧١ / النساء. فنبات: حال جامد يمكن تأويله بمشتق - أي متفرقين - بدليل قوله تعالى: ﴿انْفَرُوا جَمِيعًا﴾ ٧١ / النساء. انظر معاني القرآن وإعرابه ص ٢١٧ للزجاج. شذور الذهب ص ٢٤٩. شرح ابن عقيل ج ١ ص ٣٤٦. حاشية الصبّان ج ٢ ص ١٧٣. شرح التصريح ج ١ ص ٣٧٩.

(٣) ٢٧ / الحج.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) يمكن أن نجمل الفروق بين الحال والتَّمييز بما يلي:

- ١- يكون الحال جملة أو شبه جملة. والتَّمييز لا يكون إلا اسماً مفرداً.
  - ٢- إنَّ الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ ٣٧ / الإسراء. بخلاف التَّمييز.
  - ٣- إنَّ الحال مبينة للهيئات، والتَّمييز مبين للذوات ولجهة النسبة.
  - ٤- إنَّ الحال يتعدّد بخلاف التَّمييز.
  - ٥- إنَّ حقَّ الحال الاشتقاق، وحقَّ التَّمييز الجمود. إلا إذا أوّل الجامد بالمشتق.
- انظر تفاصيل هذه الفروق مع فروق أخرى في مُغني اللّبيب ج ١ ص ٤٦٠ وما بعدها.

فعل ماضٍ . زيد : فاعله . ركباً : حال من زيد الذي هو فاعل . ( ومثال الحال ) (١) التي تبين هيئة المفعول به : ضربت هنداً عبداً قائماً . فقائماً حال من المفعول به وهو عبد .

وإذا أردت أن تعرف الحال من غيره من المنصوبات - تقريباً - فالطريقة في معرفة ذلك أن تقدّر قبلها هذا اللفظ : وهو في حال كونه - فإن صلح فهي حال وإلا فلا . مثل : جاء زيد ركباً . فركباً : حال . لأنه يصلح أن يُقدّر قبلها - في حال كونه - تقول : جاء زيد في حال كونه ركباً .

### جملة الصفة وجملة الحال

وقال : الجمل الخبرية بعد (النكرات المحضة) (٢) صفات . كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ ﴾ (٣) . فجملة (نقروه) في موضع نصب على أنها صفة لكتاب ، لأنه نكرة محضة . فإن لم تكن النكرة محضة ( كأن تكون موصوفة ) (٤) احتملت وجهين ، مثل : مررت برجل صالح يُصلي . فإن شئت قدّرت يصلي صفة ثانية لرجل لأنه نكرة ، وإن شئت قدّرتة حالاً منه لأنه قد قرب من المعرفة بصفته صالح .

(١) سقطت من ظ .

(٢) النكرة المحضة : هي النكرة التي يكون معناها شائعاً بين أفراد مدلولها مع انطباقه على كل فرد ، مثل كلمة ( كتاب ) في الآية الواردة ، فإنها تصدق على كل كتاب ، بخلاف قولنا : ( كتاب مترجم ) فإنها نكرة غير محضة ، لأنها مقيدة ، تنطبق على بعض أنواع الكتب . فاكتمبت لفظة كتاب شيئاً من التخصيص بقولنا : ( مترجم ) وتسمى النكرة المحضة نكرة تامة نحو ما التعجبية .

(٣) ٩٣ / الإسراء .

(٤) سقطت من الأصل .

والجمل الخبرية بعد (المعارف المحضة) (١) أحوال. كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْثِرُ﴾ (٢) فجملة تستكثرون: حال من الضمير المستتر في تمنن المقدّر بأنت. فإن لم تكن المعرفة محضة، كأن دخلها أل الجنسية. كقوله تعالى: ﴿كَمِثْلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ (٣) فإن المراد بالحمار الجنس. وذو التعريف الجنسي يقرب من النكرة. (فتحمل الجملة من قوله تعالى ﴿يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ وجهين: أحدهما: الحالية لأن الحمار بلفظ المعرفة) (٤). والثاني: الصفة لأنه نكرة في المعنى. وفي معنى الجمل، الظرف والجار والمجرور - يعني أن حكم الظرف والجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة كالجمل. فصفة في مثل: رأيت طائراً على غصن، أو فوق غصن، لأن طائراً نكرة محضة. وحال في مثل قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ (٥) - أي متزيئاً - (وتحتل الصفة والحال في مثل يعجبني الزهر في أكمامه) (٦). ويعجبني الثمر فوق الأغصان. وهذا ثمر يانع على أغصانه. ورأيت ثمرة يانعة فوق غصن؛ لأن الزهر والثمر معرفان بأل الجنسية فهما قريبان من النكرة. وثمر وثمرة موصوفان (فهما قريبان من المعرفة) (٧).

وقولك: رأيت زيدا يضحك. رأيت: أي أبصرت - فعل ماض. والتاء: فاعل. وزيداً: مفعول به. يضحك: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن ناصب

(١) المعرفة المحضة: هي المعرفة الحالية من علامة تقربها من النكرة كوجود أل الجنسية في صدرها. وهي التي تستعمل في الدلالة الكاملة على معين، وهي سنة معارف معروفة. وأضافوا إليها سابعة وهي المنادى النكرة المقصودة.

(٢) ٦ / المدثر.

(٣) ٥ / الجمعة.

(٤) سقطت من ظ.

(٥) ٧٩ / القصص.

(٦) سقطت من ظ.

(٧) أي أن حكم شبه الجملة الظرفية أو الجار والمجرور في الإعراب، كحكم الجمل بعد المعارف والنكرات المحضة. وبعد المعارف والنكرات غير المحضة. انظر مغني اللبيب ج ٢ ص ٤٤٢.

وجازم، وعلامة رفعه ضم آخره. وفاعله: ضمير مستتر يعود إلى زيد. فجملة يضحك هنا - أي في هذا الموضع - في محل النصب على أنها حال من زيد لأنها وقعت بعده، وهو معرفة محضة.

وإذا قلت: رأيت رجلاً يضحك. ورأيت: فعل ماض. والتاء: فاعل. رجلاً: مفعول به. يضحك: فعل مضارع. وفاعله: ضمير مستتر يعود على رجل كما تقدم. فهي - أي جملة يضحك هنا - في محل النصب على أنها صفة لرجل. لأنه نكرة (محضة) (١). ومثله: رأيت زيداً في الدار. فرأيت: فعل ماض. والتاء: فاعله. وزيداً: مفعول به. في الدار: جار ومجرور في محل نصب على أنه حال من زيد. لأنه وقع بعد معرفة. أو رأيت زيداً عندك. فعند: ظرف في موضع نصب على الحال من زيد، لأنه وقع بعد معرفة. ورأيت رجلاً في الدار. ففي الدار: جار ومجرور في محل نصب على أنه صفة لرجل لأنه نكرة. أو رأيت رجلاً عندك. فعند: ظرف في موضع نصب على أنه صفة لرجل لأنه نكرة.

## التَّمْيِيز

وقال: التَّمْيِيز ما يرفع الإبهام الوضعي عن المميز نفسه - (أي عن ذاته لا عن هيئته) (٢) -.

ومثاله - أي التَّمْيِيز - إذا قلت: عندي عشرون، لا يدري السامع هل هي عشرون عبداً أو فرساً أو ديناراً أو ثوباً أو درهماً أو غير ذلك. فإذا قلت: عندي

(١) سقطت من الأصل.

(٢) أقسام التَّمْيِيز المبيِّن للذات هي: أ- التَّمْيِيز الواقع بعد الأعداد الصريحة من الأحد عشر إلى المائة، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ ٤ / يوسف وقوله: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ ١٢ / المائدة. وقوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ ١٤٢ / الأعراف. وقوله: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ ٤ / النور. وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ ٢٣ / ص =

عشرون درهماً فقد ميّزت العشرين - أي رفعت إبهامها - بذكر الدرهم عن كل معدود. فالتمييز - بكسر الياء - اسم فاعل - أي الذي ميّز العشرين هو الدرهم. والتمييز - بفتح الياء - اسم مفعول - أي الذي ميّز بالدرهم هو العشرون. والتمييز المبين للنسبة، ويكون محولاً عن (الفاعل) <sup>(١)</sup> أو (المفعول) <sup>(٢)</sup>، أو (غيرهما) <sup>(٣)</sup>.

= والواقع بعدكم الاستفهامية. ب- التمييز الواقع بعد المقادير وهي الأوزان مثل: اشتريت رطلاً زيتاً. والمساحات مثل: لن نفرط بشير أرضاً من وطننا. والمكاييل كقولنا: اشتريت صاعاً تمرًا. ج- التمييز الواقع بعد شبه المقادير والمساحات والمكاييل كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ٧ / الزلزلة. وكقولنا: عندي نحي سمنًا. والنحي: اسم لوعاء السمن. وعندي وطب لبنًا. والوطب: اسم لوعاء اللبن. وما في السماء موضع راحة سحاباً. د- التمييز الواقع بعد ما هو متفرع منه كقولهم: هذا خاتم حديدًا، إذ إن الحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه فهو فرعه. ومنه قولنا: (جبة خزاً أو صوفاً). انظر شذور الذهب ص ٢٥٣. شرح ابن عقيل ج١ ص ٦٦٣. الهمع ج٢ ص ٢٤. حاشية الصبآن ج٢ ص ١٩٤.

(١) التمييز المحول عن الفاعل كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِينَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ ٤ / النساء. أصله فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه. وقوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ ٤ / مريم أصله واشتعل شيب الرأس. انظر شرح التصريح ج١ ص ٣٩٤. حاشية الصبآن ج١ ص ١٩٥.

(٢) التمييز المحوّل عن المفعول به كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عَيْونًا﴾ ١٢ / القمر. وأصله: وفجرنا عيون الأرض. انظر شرح شذور الذهب ص ٢٥٤.

(٣) أن يكون محولاً عن غير الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ ٣٤ / الكهف. أصله مالي أكثر. فحذف المضاف وأقيم الضمير (أنا) مقامه ثم جيء بالحذوف (المال) تمييزاً. وأن يكون غير محوّل كقولنا: (لله دره فارساً). انظر شذور الذهب ص ٢٥٥. شرح ابن عقيل ج١ ص ٦٦٦. حاشية الصبآن ج٢ ص ١٩٧. شرح التصريح ج١ ص ٣٩٦.

## والاستثناء

والاستثناء المتصل: إخراج أي شيء بإلا (وأخواتها) (١)، لولاه - أي إخراج له لدخل ذلك الشيء في الكلام المخرج منه، ومثاله: قام القوم إلا زيداً. قام: فعل ماض. القوم: فاعله. إلا: أداة استثناء. زيداً: منصوب على الاستثناء. ولولا إخراج به إلا لدخل في القوم. ومثله أيضاً. ما قام أحد إلا زيداً. ما: حرف نفي. قام: فعل ماض. أحد: فاعله. إلا: حرف استثناء. زيداً: منصوب على الاستثناء. لولا إخراج به إلا دخل في حكم النفي لكل أحد. فإن أحداً اسم يشتمل زيداً وغيره.

فالاسم الذي بعد إلا هو المستثنى. والذي قبل إلا هو المستثنى منه. وإلا تُسمى أداة استثناء. فإذا استثنيت بها من شيء، فتارة يكون المستثنى منه مثبتاً - أي غير منفي - وتارة يكون منفيًا - أي غير مثبت - أو مشبهاً بالنفي. فالمنفي: ما دخل عليه أداة نفي. والمشبّه به، ما دخل عليه أداة استفهام، (أو نهي) (٢).

فإن كان المستثنى منه (موجباً) (٣) مثبتاً (يجب) (٤) (نصب المستثنى) (٥) (على الاستثناء) (٦) ولا يجوز إبداله مثل: قام القوم إلا زيداً. فيجب نصب (زيداً) لأنَّ المستثنى منه - وهو القوم - مثبت.

(١) والأدوات التي تُستخدم للاستثناء ثمان هي: إلا وغير وسوى وليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا.

(٢) في ظ نفي وهو خطأ.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من ظ.

(٥) ويُنصب المستثنى كذلك إذا كان مُقدِّماً على المستثنى منه كقول الكُميت يمدح آل البيت:

ومالي إلا آل أحمد شيعَةٌ ومالي إلا مذهب الحق مذهب

فقد نصب الشاعر آل ومذهب لتقدمهما على المستثنى منه. وأصل الكلام: ومالي شيعه إلا آل أحمد، ومالي مذهب إلا مذهب الحق. ولا يجوز أن يكون هنا بدلاً، لأنه لا يجوز أن يتقدم على المبدل منه. انظر شذور الذهب ص ٢٦٣. حاشية الصبَّان ج ٢ ص ١٤٦.

(٦) سقطت من ظ.

وإن كان المُستثنى منه منفيًا، يجوز في المستثنى وجهان، أحدهما:  
(النَّصْب على الاستثناء)<sup>(١)</sup>.

والثاني: (الرَّفْع والنَّصْب أو الجر على البدلية من الأوَّل)<sup>(٢)</sup> - أي يكون تابعاً للأوَّل في الإعراب - وهو المختار - ويكون بدل بعض من كلِّ، ومثاله - أي الاستثناء من المنفي المرفوع - : ما جاءني أحد إلا زيد . ما : حرف نفي . جاءني : فعل ماض . والنُّون : (نون)<sup>(٣)</sup> الوقاية . والياء : ضمير متَّصل للمتكلِّم وحده في محلِّ نصب على أنَّه مفعول به مقدَّم . أحد : فاعله . إلا : أداة استثناء . زيد : إن شئت نصبت زيدا على الاستثناء كما ذكر . وإن شئت رفعتَه على البدل من أحد ، فإنَّه مرفوع . فقلت : ما جاءني أحد إلا زيد .

(١) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ ٨١ / هود . حيث قرأ أبو عمرو بالرَّفْع على البدلية . وقرأ الباقر بالنَّصْب على الاستثناء . ويقول ابن هشام: (النَّصْب على الاستثناء عربي جيد) . ويجوز فيه البدلية من المستثنى منه . انظر التيسير في القراءات السبع ص ٢٩٦ للداني . شذور الذهب ص ٢٦٥ . شرح ابن عقيل ج ١ ص ٥٩٨ . حاشية الصبَّان ج ٢ ص ١٤٧ . شرح التصريح ج ١ ص ٣٤٨ .

(٢) هذا هو مذهب جمهور النحويين ، وإليه يميل المؤلف بقوله : ( وهو المختار ) لأنَّ النُّصوص الفصيحة وردت فيه . كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ ٦ / النور . إذ أجمعت القراءات السبع على الرَّفْع على الإبدال وقوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ ٦٦ / النساء قرأ السبعة برفع قليل على أنه بدل من الواو في فعلوه إلا ابن عامر وحده قرأ قليلاً بالنَّصْب . وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ ٥٦ / الحجر . أجمعت القراءات السبع على الرَّفْع على الإبدال من الضمير المستتر في يقنط . انظر تسهيل الفوائد ص ٣٤٧ . الحجَّة في القراءات السبع ص ١٤٦ لابن خالويه . التيسير في القراءات السبع ص ٩٣ . مغني اللبيب ج ١ ص ٧١ . شذور الذهب ص ٢٦٥ . حاشية الصبَّان ج ٢ ص ١٤٨ . أمَّا مذهب الكوفيين فإنَّه عطف نسق وإلا أداة عطف عندهم .

(٣) سقطت من ظ .

ومثله إذا نصبت مثل: ما رأيت أحداً إلا زيداً. فإن شئت جعلت زيداً منصوباً على الاستثناء، وإن شئت على البدلية من أحد، فيختلف التقدير فقط.

ومثله إذا جررت مثل: ما مررت بأحدٍ إلا زيداً. - (بنصب زيد على الاستثناء. وإن شئت قلت: ما مررت بأحدٍ إلا زيد) <sup>(١)</sup> - بجر زيد على البدلية من أحد.

ومثاله في النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ <sup>(٢)</sup>. (وقرأ أبو عمرو بالرفع على البدلية والباقون بالنصب على الاستثناء) <sup>(٣)</sup>.

ومثاله في الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ <sup>(٤)</sup>، اجتمعت (السبعة) <sup>(٥)</sup> على الإبدال من الضمير (المستتر) <sup>(٦)</sup> في يقنط. ولو قيل في (غير القرآن) <sup>(٧)</sup>: إلا الضالين، لم يمتنع. وهذا الذي قلناه كله محله إذا كان المستثنى متصلاً. وهو أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه.

(١) سقطت من ظ.

(٢) ٨١ / هود.

(٣) التيسير في القراءات السبع ٢٩٦ للداني.

(٤) ٥٦ / الحجر.

(٥) أي القراءات السبع المشهورة. وإنما أنث السبعة لجواز ذلك بشرط تأخر العدد عن المعدود كما هو هنا.

(٦) في الأصل المتصل وهو خطأ.

(٧) قوله: ولو قيل في غير القرآن. مقتضى كلامه عدم جواز ذلك في القرآن، لأن القراءة سنة متبعة.

فإن كان المستثنى منقطعاً—وهو أن يكون من غير جنسه— (تعيّن النَّصْبُ على الاستثناء) (١). ومثاله: قام القوم إلا حماراً. وما ضرب القوم إلا حماراً. وما مررت بالقوم إلا حماراً. فينصب (حماراً) على الاستثناء في الأحوال الثلاثة.

وجوز (بنو تميم) (٢) (إبداله بعد النَّفي أو شبهه) (٣) فتقول: ما قام القوم إلا حماراً. وما ضربت القوم إلا حماراً. وما مررت بالقوم إلا حماراً. وما مررت بالقوم إلا حماراً في الأحوال الثلاثة. قال (الشاعر) (٤):

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ  
إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

(١) هذه لغة الحجازيين الذين يوجبون النَّصْبُ، وهي اللُّغة الَّتِي أَخَذَ بِهَا النَّحْوِيُّونَ.  
(٢) قبيلة عربية شمالية، من أكبر القبائل عدداً، تنتسب إلى تميم بن مر وهى بطن من إلياس ابن مضر. كان منازلها بأرض نجد. أنجبت أعظم الشعراء في الجاهلية والإسلام. وقد شارك رجالها في فتح العراق وفارس، فاستوطن قسم كبير منهم البصرة والكوفة بعد الفتح. انظر معجم القبائل العربية القديمة والحديثة ص ١٢٥.

(٣) انظر شرح شذور الذهب ص ٢٦٥. الهمع ج٢ ص ١٤٤. مجالس ثعلب ج١ ص ٣١٦.  
(٤) هذا شاهد على بحر الرَّجَزِ، نُسِبَ إِلَى غير شاعر، فقد نُسِبَ إِلَى عامر بن الحارث في ديوانه ص ٥٢ والخزانة ج٤ ص ١٩٨. وشرح التصريح ج١ ص ٢٣٠. ونُسِبَ إِلَى رؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦. ونُسِبَ إِلَى العجاج أيضاً. ولكنني أُرَجِّحُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ لِعَامِرِ بْنِ الْحَارِثِ الْمَعْرُوفِ بِجِرَانَ الْعُودِ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي دِيْوَانِهِ مَعَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَيْتَاتِ تَبْدَأُ بِقَوْلِهِ:

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزَلَ يَا لِمَيْسُ  
يَعِيشُ فِيهِ السَّبْعُ الْجُرُوسُ

والشاهد فيه قوله: إلا اليعافير وإلا العيس. حيث رفع اليعافير والعيس على أنهما بدل من قوله: أنيس، مع أنهما ليسا من جنس الأنيس—أي الذي يُؤنس به. ولكن سيبويه يرى أنه قصد بالأنيس المستثنى وغيره، فكأنه قال: ليس بها شيء إلا اليعافير وإلا العيس فيصبح استثناء متصلاً. انظر كتاب سيبويه ج١ ص ١٢٣، ص ٣٦٥. شرح شذور الذهب ص ٢٦٥. مجالس ثعلب ج١ ص ٣١٦. شرح التصريح ج١ ص ٣٥٣. الهمع ج١ ص ١٤٤.

واعلم أنه إذا كان الكلام الذي قبل إلا غير تام - أي المستثنى منه محذوف - ويُسمى مفرغاً، لأنه فرغ له العامل الذي قبل إلا بحذف المستثنى منه، فجعل إعرابه لما بعدها وُسْمِي باسمه، وتكون إلا كالعدم حينئذٍ - أي لا عمل لها - ويكون ما بعد إلا معمولاً لما قبلها ومثاله: ما قام إلا زيد . فزيد : فاعل لقام . وما رأيت إلا زيدا : فزيداً : مفعول به لرأيت . وما مررت إلا بزيد : اسم مجرور بالباء ، وهو في محل النصب على أنه مفعول لمر . ولا بُدَّ في هذا النوع أن يكون الكلام غير مثبت كما مُثِّلَ . إلا أن يستقيم المعنى مثل : أفطرت إلا شهر رمضان .

واعلم أن أدوات الاستثناء ثمان : إلا وغير وسوى وليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا .  
فإلا تقدم بيان المستثنى بها . والمستثنى بغير وسوى مجرور لإضافتيهما إليه .  
( وتعرب غير وكذا سوى - عند ابن مالك - رحمه الله تعالى - بما يعرب به المستثنى بإلا في جميع ما تقدم )<sup>(١)</sup> فافهمه .

( ١ ) يرى ابن مالك أن غير وسوى اسمان استعمالاً بمعنى إلا . ويرى أن حكم المستثنى بهما الجر بالإضافة ، وتعربان بما كان يعرب به المستثنى بإلا . فتقول : قام القوم غير خالد . بنصب غير ، كما تقول : قام القوم إلا خالداً ، بنصب خالد ، فحركة إعراب غير هي نفسها حركة إعراب ما بعد إلا . وتقول : ما قام أحدٌ غير خالد وغير خالد . كما نقول : ما قام أحدٌ إلا خالدٌ وإلا خالداً . ونقول : ما قام غير خالد برفع غير وجوباً كما نقول : ما قام إلا خالدٌ برفع خالد ، هذا هو مذهب ابن مالك في ألفيته ص ٣٢ . وفي كتابه التسهيل ص ٢٦٣ .

أمأ مذهب سيبويه والفرأ وغيرهما ، فإن سوى لا تكون إلا ظرفاً . فإذا قلنا : قام القوم سوى خالد . فسوى - عندهم - منصوبة على الظرفية ، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر . ولكنني أرى أن سوى يمكن أن تُعرب حسب وقوعها في السياق ، فقد تأتي مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً به أو ظرفاً . كقول الشاعر شهل بن شيبان ( الفند الزماني ) :

ولم يبق سوى العدو  
ن دنأهم كما دنأوا

فسوى هنا فاعل . ونقول في سعة الكلام : رأيت سواك وأتاني سواك ، وكقول محمد بن سلمة :

وإذا تباع كريمة أو تشتري  
فسواك بائعها وأنت المشتري

انظر تفصيل هذه المسألة في الجمل في النحو ص ٤٣٠ . المفصل ص ٦٧ . شرح المفصل ج ٢ ص ٢٣٤ . شذور الذهب ص ٢٦١ . شرح ابن عقيل ج ١ ص ٦١٢ . الهمع ج ١ ص ٢٠٢ . حاشية الصبان ج ٢ ص ١٥٦ . شرح التصريح ج ١ ص ٣٦٢ . الخزانة ج ٢ ص ٥٧ .

والمستثنى بليس ولا يكون منصوب بهما، على أنه خبرهما. واسمهما مستتر فيهما وجوباً.

والمستثنى (بما بقي) (١) (يجوز نصبه على أنهن أفعال) (٢). وجره على (أنهن) (٣) حروف (جر) (٤).

(١) هي خلا وعدا وحاشا.

(٢) يجوز في مستثنى خلا وعدا وجهان:

الأول: وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، نصبه على أنهما فعلا ماضيان جامدان. والثاني: الجر على أنهما حرفا جر - وهو قليل - حتى إن سيبويه ينكره وبخاصة في عدا - إلا إذا دخلت عليهما ما، فيجب حينئذ النصب، لأن (ما) تختص بالأفعال، وبذلك يتعين الفعلية لخلا وعدا، كقول لبيد بن ربيعة:

ألا كُلُّ شَيْءٍ ما خلا الله باطلٌ      وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ

وقول الشاعر:

تَمَلُّ النَّدَامَى ما عَدَانِي فَإِنِّي      بكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ

أما حاشا فهي كأختيها عند أبي زيد والفرّاء والأخفش والشيباني وابن خروف والمازني والمبرد والزجاج وابن مالك وغيرهم. أما سيبويه فيرى أنها حرف جرّ والمستثنى بعدها مجرور. وأرى أنها لا فرق بينها وبين أختيها، لأن نصوصاً فصيحة وردت بنصب ما بعدها كأختيها كما في قول الأخطل التغلبي:

رَأَيْتِ النَّاسَ حَاشَا قَرِيشاً      فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالاً

وقول الفرزدق:

حَاشَا قَرِيشاً فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ      عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالدِّينِ

انظر تفصيل هذه المسائل جميعها في المفصل ص ٦٧. شرح المفصل ج ٢ ص ٢٣٦. الجمل في النحو ص ٢٣١. مغني اللبيب ج ١ ص ١٢٢، ص ١٣٣، ص ١٤٢. شرح شذور الذهب ص ٢٦٧. شرح ابن عقيل ج ١ ص ٦٢١. الجنى الداني ص ٤٣٦. حاشية الصبان ج ٢ ص ١٥٨. شرح التصريح ج ١ ص ٣٦٤.

(٣) سقطت من ظ.

(٤) في ظ الجر.

## المجرورات

ووقال - رحمه الله تعالى - : ( المجرورات ) (١) ثلاثة :

أحدها : مجرور بالحرف : مثل : مررت بزيد . وتقدم ذلك .

والثاني : مجرور بالإضافة : مثل : غلام زيد : وتقدم أيضاً .

والثالث : مجرور بالتبعية . كذا عبّر به الجماعة ، ولم يذكره ابن هشام في شذور الذهب ونبه عليه في ( شرحه ) (٢) فقال : وإنما لم أذكر المجرور بالتبعية ، كما فعل جماعة ، لأن التبعية ليست العاملة ، وإنما العامل عامل المتبوع ، وذلك في غير البدل . ( وعامل محذوف في باب البدل ، فرجع الجر في باب التوابع إلى الجر بالحروف والجر بالإضافة في العمل ) (٣) . وزاد بعضهم - أي بعض النحويين - ( الجر بالمجاورة للمجرور وهو شاذ ) (٤) وذلك في بابي النعت والتوكيد . قيل : وباب العطف - أي عطف النسق - فالنعت كقولهم - أي العرب - : هذا موضع ضبٌ خرب . وقال غيره : ( هذا جحر ضبٌ خرب ) (٥) . روي بجحر خرب لمجاورة

(١) في ظ المجرور .

(٢) انظر شرح شذور الذهب ص ٣٣٠ .

(٣) سقطت من ظ .

(٤) وهو جر الاسم الذي ليس محلّه الجر لأن ما يجاوره مجرور ، فيكون مجروراً بالمجاورة ، وهو شاذٌ على رأي المؤلف .

(٥) هذا مثال يأتي به النحويون على الجر بالمجاورة ، ولكن النحويين يرون أنه شاذ ولا يقاس عليه . ولهذا روي هذا المثال برفع خرب على الأصل . وقيل : إن من المجرور بالمجاورة ، قوله تعالى : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ ٢٢ / الواقعة فيمن جرهما ، لأن العطف على ( ولدان مخلدون ) لا على ( أكواب وأباريق ) في قوله تعالى : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وُلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ، لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزَفُونَ فَآكِهَةٌ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمٌ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ من ١٧-٢٣ / الواقعة . انظر شرح شذور الذهب ص ٣٣٠ . مغني اللبيب ج ٢ ص ٦٨٣ . تفسير النسفي ج ٤ ص ٢١٦ .

الضَّبُّ المجرور بالإضافة وكان القياس الرَّفْعُ لأنَّه صفة للمرفوع وهو الموضع أو الجحر. (وعلى الرَّفْعِ أكثر العرب) (١).

والتوكيد (كقوله) (٢):

### يا صاح بُلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ

فكلهم: توكيد لذوي لا للزوجات، وإلا لقال: كلَّهنَّ. وذوي: منصوب على أنَّه مفعول بُلِّغْ، وكان حقَّه النَّصْبُ، ولكنَّه جرَّه مجاورة المجرور.

وأما عطف النَّسْقِ فجوز بعضهم أن يكون منه (قراءة أبي عمرو وأبي بكر) (٣): ﴿وَامسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ (٤) بجر أرجلكم. ومنعه المحققون

(١) ولهذا أنكر السيرافي وابن جنِّي وغيرهما الجرَّ للمجاورة. انظر مغني اللَّيْبِيبِ ج٢ ص ٦٨٣.

(٢) هذا صدر بيت على البحر البسيط وعجزه قوله:

أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ

ويُنسب هذا الشَّاهد لأبي الغريب في الخزانة ج٢ ص ٣٢٥. والشَّاهد فيه قوله: (كلَّهم) - بجر كل - مع أنَّها توكيد لذوي المنصوب على المفعوليَّة، والتوكيد يتبع المؤكِّد في إعرابه، فكان حقُّ كلِّ النَّصْبِ لذلك. ولكنَّه لمَّا وقع مجاوراً للزوجات المجرور بالإضافة جرَّه لمناسبة الجوار، ويُسمَّى ذلك الجرَّ للمجاورة وهو شاذٌّ لا يُقاس عليه عند جمهور النُّحويين. ومنه قول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِّهَ كَبِيرٌ أَنَسٌ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

فجر مزمل مع أنَّه وصف لكبير المرفوع لمجاورته لقوله: بجادٍ المجرور. انظر الخزانة ج٢ ص ٣٢٥. شذور الذهب ص ٣٣١. مغني اللَّيْبِيبِ ج٢ ص ٦٨٣. همع الهوامع ج٢ ص ٥٥.

(٣) انظر شرح طيبة النَّشر في القراءات العشر ص ٢٧١ لابن الجزري. التيسير في القراءات السبع ص ٩٨ للدَّانِي. الحجَّة في القراءات السبع ص ١٠٤ لابن خالويه.

(٤) (٤) / ٦ المائدة.

(ورأوا أنَّ الخفض إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس لا بالمجاورة) (١). فقيل: الأرجل مغسولة لا ممسوحة، فأجابوا عن ذلك بوجهين: أحدها: أنَّ المسح هنا الغسل، لأنَّ المسح خفيف الغسل، يقال: مسحت للصلاة. وخُصَّت الرِّجْلان من بين سائر المغسولات باسم المسح لِيُقْتَصَدَ في صبِّ الماء عليها. والثاني: إنَّ المراد هنا المسح على الخفين وجعل ذلك مسحاً للرجل مجازاً، وإنَّما حقيقته أنه مسح للخصف الذي على الرجل.

### اسم الفاعل واسم المفعول

وقال -رحمه الله تعالى-: متى كان الفعل الماضي المفتوح العيّن (المتعدّي) (٢) (واللازم كضرب وذهب، والمكسورها المتعدّي كشرّب ثلاثياً مجرداً) (٣) على ثلاثة أحرف (كما ذكرنا) (٤) فاسم الفاعل منه -أي من الثلاثي المجرد والمتقدم ذكره- على وزن فاعل قياساً كضارب من ضرب وذاهب من ذهب،

(١) لأنَّهم يرون أن الجرع على الجوار شاذ، ولا يجوز في المعطوف، لأنَّ حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة، ولهذا أعربوا أرجلكم بالجر: اسم معطوف على لفظ الرؤوس. وقالوا: إنَّ المسح هنا الغسل، ويقول الفقهاء: مسحت للصلاة -أي توضأت. وخُصَّت الرِّجْلان من بين سائر المغسولات بالمسح لِيُقْتَصَدَ في صبِّ الماء عليها. أو أنَّ المراد هنا بالمسح: المسح على الخفين، وجعل ذلك مسحاً للرجل مجازاً. انظر معاني القرآن ج٢ ص ٧٥. مغني اللبيب ج٢ ص ٦٨٣. شرح شذور الذهب ص ٣٣١.

(٢) يُشترط في الفعل الذي يُشتقُّ منه اسم الفاعل على وزن فاعل، أن يكون ماضياً ثلاثياً متصرفاً غير جامد، مثل الأمثلة التي أوردتها المؤلّف، ومثل: كرم فهو كرم. وشرف فهو شارف، وأمن فهو آمن. فهذه أفعال لازمة صيغ منها اسم الفاعل. انظر: شرح الكافية ج٢ ص ١٨٩. مغني اللبيب ج٢ ص ٧٠٠. شرح ابن عقيل ج٢ ص ١٣٤. شرح الأشموني ج٢ ص ٣٥٣. شرح التصريح ج٢ ص ٧٧. رسالة في اسم الفاعل ص ١٩ وما بعدها.

(٣) سقطت من ظ.

(٤) سقطت من ظ.

وشارب من شرب . وما أتى من غير ذلك على وزن فاعل أو غيره فصفة مشبهة باسم الفاعل مثل، سلم فهو سالم . وحمض اللبن فهو (حامض) <sup>(١)</sup> . وفرح فهو فرح، وخضر فهو أخضر، وشبع فهو شبعان . وكرم فهو كريم، وسهل فهو سهل، وحسن فهو حسن (هذا) <sup>(٢)</sup> عند النحاة (وأما عند (التصريفيين) <sup>(٣)</sup> فالكل اسم فاعل) <sup>(٤)</sup> .

واسم المفعول منه -أي من (الثلاثي) <sup>(٥)</sup> على وزن المفعول . مثل : مضروب ومشروب، ومقصود، ومعبود . وينوب عنه (فَعِيل) <sup>(٦)</sup> مثل كحيل وقتيل وطريح . بمعنى مكحول ومقتول ومطروح . والمؤنث فيه يساوي المذكر الموصوف . مثل : رجل جريح وامرأة جريح فإن لم يذكر لم (يستوي خوف) <sup>(٧)</sup> اللبس مثل : مررت بقتيل (فلان) <sup>(٨)</sup> وقتيلته .

(١) في ظ حمض .

(٢) سقطت من ظ .

(٣) في ظ البصريين وهو تصحيف .

(٤) يقول الدكتور محمد عواد في كتابه رسالة في اسم الفاعل : ( والوجه عندنا أن اسم الفاعل بناء ودلالة متلازمان لا يتخلفان . وإن هذه الدلالة ذات شقين : شق يفيد الحدوث . وشق آخر يفيد الثبوت، سواء أكان ثبوتاً استمرارياً لا يمكن انفكاكه، كطويل الأنف وعريض الحواجب وواسع الفم، أم يمكن انفكاكه كحسن الوجه وطاهر العرض . وسواء أكان ثبوتاً استمرارياً من غير تخلل كحسن الوجه، أم مع التخلل نحو : متقلب الخاطر . ومقتضى هذا النظر توحيد بابي اسم الفاعل والصفة المشبهة في باب واحد، هو باب اسم الفاعل . . . ) . انظر رسالة في اسم الفاعل ص ٢٠ .

(٥) أي الفعل الثلاثي المتصرف التام اللازم والمتعدي، أو مصدره .

(٦) وينوب في الدلالة، لا العمل عن مفعوله بقلّة : فَعَلْ كذَبِحْ وَفَعَلْ كَقَنَّصْ وَفَعَلْ كَعُرْفَةَ وَمُضْغَةَ، وَفَعَلْ كَأَكَلَةَ وَقَسُوءَ . فهذه الصيغ تؤدي ما يؤديه اسم المفعول في الدلالة على الذات والمعنى . انظر شرح الأشموني ج٢ ص ٣٥٤ .

(٧) في ظ يستوجب .

(٨) سقطت من ظ .

ومتى كان الفعل الماضي غير ثلاثي - أي زائد علي ثلاثة أحرف - بأن كان على أربعة أحرف كدحرج، وخمسة كانطلق، أو ستة كاستخرج فمعرفة اسم الفاعل واسم المفعول منه: بأن تنظر إلى مضارعه، وتضع موضع حرف المضارعة ميماً مضمومة (وتكسر) <sup>(١)</sup> ما قبل الآخر - أي الحرف الذي قبل الآخر - أي آخر المضارعة، إن أردت اسم الفاعل كمدحرج ومنطلق، (ومستخرج بكسر الحرف الذي قبل الآخر) <sup>(٢)</sup>. و(تفتح) <sup>(٣)</sup> ما قبل الآخر إن أردت اسم المفعول كمدحرج ومنطلق (به) <sup>(٤)</sup> ومستخرج - أي تفتح الحرف الذي قبل الآخر في اسم المفعول.

### عمل اسم الفاعل واسم المفعول

وقال - رحمه الله تعالى - : اسم الفاعل (يعمل عمل فعله) <sup>(٥)</sup> (بشرط أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال) <sup>(٦)</sup> (إلا أن يكون صلة (أل) فعل بمعنى الماضي) <sup>(٧)</sup>.

(١) كسر الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من الفعل الثلاثي قد يكون كسراً ظاهراً كما في متوقّد ومظلم، وقد يكون مقدراً كما في مثل: مستدير ومختار ومجتار. انظر حاشية الصبّان ج٢ ص ١٧٣. شرح التصريح ج٢ ص ٧٨.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) فتح الحرف الذي قبل الآخر قد يكون ظاهراً كما في الأمثلة التي أوردتها المؤلف وقد يكون مقدراً مثل: مستعان، ومستعار ومنقاد ومختار. انظر تفصيل هذا في تسهيل الفوائد ص ١٣٨ حاشية الصبّان ج٢ ص ١٧٣. شرح التصريح ج٢ ص ٧٩. شذا العرف ص ٧٦ للحملوي.

(٤) سقطت من ظ.

(٥) يعمل اسم الفاعل المجرد من أل عمل فعله بشروط أشهرها التي ذكرها المؤلف.

(٦) إلا أن الكسائي يرى إعمال اسم الفاعل مع الماضي كما في قوله تعالى: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ ١٨ / الكهف. انظر حاشية الصبّان ج٣ ص ٦٤.

(٧) قوله: بمعنى الماضي: يعني أن اسم الفاعل المقترن بأل يعمل بمعنى الماضي فضلاً عن صلاحيته للعمل بمعنى الحال أو الاستقبال. ولا يعني أنه نقيض المجرد من أل المنون الذي يعمل بمعنى الحال أو الاستقبال.

ويُشترط أن يعتمد على (نفي) (١) أو (استفهام) (٢) أو (على مبتدأ) (٣) أو (واقع حالاً منه) (٤) مثل: ما ضارب زيد عمراً الآن أو غداً. وضارب زيد عمراً. وزيد ضارب عمراً. ومررت برجل ضارب عمراً. وجاء زيد راكباً فرساً. فعمراً في هذه الأمثلة كلها: مفعول ضارب. وفرساً: مفعول (راكباً). فعملاً عمل ضرب وركب (لوجود الشرط) (٥).

(ومثال ما وقع صلة لأل) (٦). جاء الضَّارِبُ زَيْدًا الْآنَ أو غداً أو أمس. فإن كان فعله قاصراً - أي غير متعد بنفسه إلى المفعول به، كان اسم الفاعل منه - أي

(١) كقول الشاعر:

ما راعِ الخِلاَنَ ذُمَّةً ناكثِ      بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الخَلِيلَ خَلِيلاً

(٢) كقول الشاعر:

أنا ورجالك قتلَ امرئٍ      من العزِّ في حبِّك اعتاضَ ذُلًا

انظر شرح التصريح ج٢ ص ٦٥. حاشية الصَّبَّان ج٣ ص ٦٤.

(٣) أي على اسم مخبر عنه باسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْبَالِغِ أَمْرِهِ﴾ ٤ / الطَّلَاقِ إِذْ إِنَّ حَفْصَ قَرَأَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ (بالغ) والباقون بالتنوين (بالغ) ونصب أمره. انظر التيسير في القراءات السبع ص ٢١١. شرح طيبة النشر ص ٤٠٦.

(٤) قد يكون الاسم الموصوف باسم الفاعل مقدراً، كقول الأعشى:

كناطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوَهِّنَهَا      فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعْلُ

لأن الأصل: كوعلِ ناطح. انظر شرح ابن عقيل ج٢ ص ١٩٤. شرح التصريح ج٢ ص ٦٥.

(٥) يُشترط كذلك في اسم الفاعل أن لا يكون مصغراً. وأن لا يكون فاصل أجنبي بين اسم الفاعل وبين مفعوله. انظر تفصيل هذه الشروط في شرح الرضي الأسترابادي على الكافية ج٣ ص ٤١٦ إلى ص ٤٢٠. شذور الذهب ص ٣٨٩. أوضح المسالك ج٢ ص ٢٤٨. شرح ابن عقيل ج٢ ص ١٩٤. شرح التصريح ج٢ ص ٦٥. حاشية الصَّبَّان ج٣ ص ٦٤. همع الهوامع ج٢ ص ٩٧.

(٦) يعمل اسم الفاعل المقرون بأل عمل فعله مطلقاً، سواء كان ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً، كقول امرئ القيس:

القَاتِلِينَ المَلِكَ الخَلَّاحِلا      خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلًا

حيث أعمل اسم الفاعل (القاتلين) في المفعول به مع أنه دالٌّ على الماضي لأن اسم الفاعل مقترن بأل. انظر ديوان امرئ القيس ص ١٣٤. الخزانة ج١ ص ١٦١. شرح شذور الذهب ص ٣٨٦. همع ج٢ ص ٩٦.

من الفعل القاصر- قاصراً. فكما تقول في الفعل القاصر: زيد قام أبوه. بلا تعدية. تقول في اسم فاعله: زيد قائم أبوه. بلا تعدية. وإن كان فعله متعدياً بنفسه- أي متجاوزاً إلى المفعول به سواء تعدى إلى واحد أو اثنين أو ثلاثة، كان اسم الفاعل منه- أي من الفعل المتعدّي- متعدياً إلى ما يتعدى إليه فعله. فإن كان متعدياً إلى واحد كضرب، كان اسم الفاعل منه متعدياً إلى واحد كضارب وكما تقول في الفعل: زيد ضرب أبوه عمراً، بتعديته إلى واحد، تقول في اسم فاعله: زيد ضارب أبوه عمراً، بتعديته إلى واحد.

وإن كان متعدياً إلى اثنين كأعطى، كان اسم الفاعل منه متعدياً إلى اثنين كمعط، كما تقول في الفعل: زيد أعطى أبوه عمراً درهماً. بتعديته إلى اثنين. وإن كان متعدياً إلى ثلاثة كأعلم، كان اسم الفاعل منه متعدياً إلى ثلاثة فكما تقول في الفعل: زيد أعلم عمراً خالداً منطلقاً. بتعديته إلى ثلاثة. تقول في اسم الفاعل: -أي فاعله- زيد معلّم عمراً خالداً منطلقاً. (بتعديته إلى ثلاثة) (١).

( واسم المفعول كاسم الفاعل في جميع ما تقدّم) (٢) لكنّه كالفعل المبني للمفعول. فكما يُقال: ضُربَ الزَّيدان. يُقال: أمضروبُ الزَّيدان؟.

(١) سقطت من ظ.

(٢) إنَّ شروطَ إعمالِ اسمِ المفعولِ عملِ الفعلِ المبني للمجهول، هي نفسها شروطُ إعمالِ اسمِ الفاعلِ عملِ الفعلِ المبني للمعلوم. ولهذا يكون معمول اسمِ المفعول مرفوعاً على أنه نائب عن الفاعل. ويجوز في اسمِ المفعول أن يُضاف إلى ما كان مرفوعاً به إذا جرى مجرى الصفة المشبهة، كقول الشاعر:

تمنّى لقائِي الجونُ مغرورٌ نفسه      فلما رأني ارتاعَ ثمّةً عَرْدًا

فنفسه: مجرور بالإضافة إلى مغرور. انظر شرح الرضي على الكافية ج٣ ص ٤٢٨. همع الهوامع ج٢ ص ١٠١. شرح التصريح ج٢ ص ٧٢.